مواقف ابن قدامة تجاه آراء المعتزلة الأصولية من خلال كتاب روضة الناظر وجنة المناظر

Muhammad Subhi Afriyanto, Muhammad Muinudinillah Basri
Ma'had Abu Bakar As-Shiddiq Universitas Muhammadiyah Surakarta
E-Mail: catatancerdas@gmail.com

Abstract: This publication discusses the thought of ushul fiqh Mu'tazilah in the book of Raudhot an-Nadzir wa Jannat al-Manadzir written by Ibnu Qudamah. The book is the summary of Al Mustashfa written by Imam Al Ghazali. Al Mustashfa contains diction which is not easily understood. It relates with the method used by Imam Al Ghazali namely method of Al-Mutakallimin. Therefore, book of Raudhot an-Nadzir wa Jannat al-Manadzir discusses the thought of ushul fiqh Mu'tazilah. The method of the research was qualitative method. It can be identified that Ibnu Qudamah adopts the thought of Al Ghazali without putting down his name in his book. In this book, Ibnu Qudamah sometimes has the same and different opinion with Al Ghazali. However, they also have same thought with different sampling cases. The thought of ushul fiqh Mu'tazilah influences the method of contemporary ushul fiqh. One of the influences is a human freedom to do ijtihad with the right to create their own fate. There is also a difference between old and new Mu'tazilah. In the old perspective, the law consideration is about God (theocentric). Meanwhile, in the new perspective, the law consideration is about human (anthropocentric)

Key words: Mu'tazilah, Ushul Fiqih, Theology, Ijtihad, Taqlid.

ملخص: يبحث في هذه النشرة عن آراء المعتزلة الأصولية التي أوردتها ابن قدامة خلال كتابه روضة الناظر وجنة المناظر لما كان هذا الكتاب مختصراً من كتاب المستصفى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي فقد عرض كثير من عبارته بغموض وإبهام. هذا لا يخرج عن كون الغزالي نهج منهج المتكلمين في كتابة المستصفى. لهذا قد تميز روضة الناظر بآراء المعتزلة الأصولية. سلك الباحث منهج كفي تبيين من البحث أن ابن قدامة مهما كان أخذ كثير من آراء الغزالي في كتابه، وهو لم يذكر اسم الغزالي قط خلال كتابه، وافق الغزالي تارة وخالفه تارة، أو وافقه في المعنى وخالفه في الأمثلة. وآراء المعتزلة الأصولية لها تأثير كبير في مناهج الأصولية المعاصرة، منها أن باب الاجتهاد فتح بشكل واسع للحرية الأفعال الإنسانية، وجود الفروق بين مبنى الفكرة المعتزلة القدماء بمن يدعى أنه المعتزلة بثوبها الجديد. أن المعتزلة القدماء يجعلون الإله محور كل شيء، أما المعتزلة المعاصرة فجعلوا الإنسان محور كل شيء.

الكلمات الرئيسية: المعتزلة، أصول الفقه، علم الكلام، الاجتهاد، التقليد.

مقدمة

وقد قام العلماء عبر العصور بتأليف المؤلفات الأصولية تسهيلاً لطلاب العلم فهم هذا العلم الجليل. وأورد فيها أقوالاً كثيراً ليظهر أن اختلاف ليس مختصراً في الأحكام الفقهية محض بل موجودة في الأحكام الأصولية وقواعدها. لم يتفق المؤلفون في علم الأصول الفقه على الطريق التي يسلكونها في أبحاثهم الأصولية: لتفرق أقطارهم واختلاف اتجاهاتهم ومنهجهم وعصورهم.

فإن كتاب ((روضة الناظر وجنة المناظر)) لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٠٧) يعتبر في مقدمة المؤلفات الأصولية في المذهب الحنبلي، ولكن لما كان هذا الكتاب مختصراً

علاقة بين أصول الفقه وعلم الكلام

من المعروف لدى الناس في تصنيف مسائل في أصول الفقه عيال على الإمام الشافعي الذي قام بكتابة الرسالة، وهو كتاب مشهور عرض فيه كثير من مسائل أصولية بل يشتمل أيضا على أصول الحديث رجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة.

ثم تتابع بعد الشافعي أهل العلم والمعرفة في تصنيف الأصول، فكتب عيسى بن أبان البغدادي، وكان مولعا بالرد على الشافعي والانتصار للحنفية، لذا لم يذكر التاريخ أنه كتب كتابا متخصص في الأصول وإنما كتابته بشكل متفرعة. ثم جاء بعده أبو منصور الماتريدي (ت: ٢٢١) مع كتابه مآخذ الشرائع وعبد الله بن حسن الكرخي (ت: ٣٤٠) من أئمة الحنفية.

واشتهر من الشافعية أبو بكر الصيرفي (ت: ٣٣٠) وألف كتابا في أصول الفقه سماه دلائل الأعلام على أصول الأحكام، والقفال الشاشي مع كتابه محاسن الشريعة، وشرح هذين إمامين الرسالة الشافعي.

ثم برز من نهج منهج الشافعية القاضي أبو بكر الباقلائي بتأليف كتابا كبيرا في أصول الفقه سماه التقريب والإرشاد. وقد نهج فيه القاضي منهجا مختلفا بمنهج الشافعي، وخالف فيه من سبقه من أئمة الحنفية. ويقصد بالمخالفة أنه خلط فيه مسائل الكلام بمسائل أصول الفقه، ولعل نهج القاضي على هذا المنهج مناقضة للمعتزلة^(١). وقرر القاضي مسائل الأصولية وبنائها

من كتاب المستصفى في علم الأصول للإمام أبو حامد الغزالي فقد تميز كثير من عبارته بغموض وإبهام يحتاج معها الكتاب إلى البيان.

قام ابن قدامة على منهج جدلي في كتابة هذا الكتاب لتقريب الفهم على القارئ، حيث أورد بعض الافتراضات من بعض المخالف ليناقلها ثم في بعض الأحيان قام بالترجيح ومن أكثر الافتراض الذي أورد المؤلف ليناقله هو آراء المعتزلة الأصولية. ونهج المؤلف مع الجمهور في آرائهم الأصولية.

أخذ الباحث آراء المعتزلة لأنهم مذهب في الكلام أكثر فيه اهتماما بمباحث الأصولية. ويؤكد على هذا مؤلفاتهم في المسألة أصول الفقه. منها ((التمهيد)) لأبي الحسين البصري (ت: ٤٣٦)، و((العمد)) للقاضي عبد الجبر (ت: ٤١٥هـ). واهتمامهم لقضايا الأصولية لا يخلو من آثار أصولهم الخمسة في العقيدة.

فمن خلال هذا البحث أريد القيام باستخراج آراء المعتزلة الأصولية التي تختلط أحيانا مع الآراء غيرهم لعدم ذكر المؤلف بصراحة أنها من آراء المعتزلة الأصولية بحيث اقتصر المؤلف بعبارة «قوم». وكذلك أريد تحقيق صحة نسبة القول ونظر على آرائهم.

وحددت البحث في البابين الاجتهاد والتقليد لأهمية الهذي الموضوعين في دراسة الأصولية المعاصرة. لكثرة الغموض والغلط على الناس بحيث ظهر الافراط منهم، منهم من سلك منهج التضييق والتشديد بالإغلاق باب الاجتهاد تماما ويفتح باب التقليد وأوجب عليه الناس. ومنهم من سلك منهج المبالغة في التساهل والتيسير بفتح باب الاجتهاد على جميع الناس سواء كان متوفر للشروط أو لا ويغلق باب التقليد تماما.

1 . أئمة المعتزلة قد سبقوا القاضي البقلاني في التعريض مسائل الأصولية. هذا يعرف من محمد بن عبد الله الجبائي المتوفى ٣٠٣ وعبد السلام ابن عبد الوهاب الجبائي المتوفى ٣٢١ أنهما قد كتب من أصول الفقه بنيا على أصول المعتزلة.

على مذهب أبي حسن الأشعري لأن القاضي يذهب معه في مذهب^(٢).

المجتهد^(٨). ثم جاء أبو عبد الله الرازي أخذ مادته الكلامية من كلام أبي المعالي الجويني ومن كلام الشهرستاني، والشهرستاني تلقى الكلام على أبي نصر القشيري، وعلى يد أبي القاسم الأنصاري (ت: ٥١٢)، وأخذ الرازي كثيرا من كلام أبي الحسين البصري ونهج منهجه في أصول الفقه. ثم تتابع الأصوليون من المتكلمين كالقاضي البيضاوي وابن الحاجب والإسنوي.

وظهرت نزعة الكلام في كتابة الأصول الفقه عند الحنفية، ويظهر ذلك في كتابة شرح البزدوي. وناهيك من اللاحقين كالنسفي وابن الهمام. وهؤلاء المتكلمون من الأصوليين من كتب في الأصول الفقه، كمثل أبو المعالي والغزالي والرازي والآمدي هم من مشهورين في تأليف كتاب الأصول.

ومنهم من ألف كتابا في أصول الدين -الكلام-، فالقاضي عضد الدين (ت: ٧٥٦هـ) له كتاب مشهور في أصول الدين وهو المواقف، وسعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) له كتاب مقاصد في أصول الدين، وله أيضا تعليقات على شرح لعضد لمختصر المنتهى.

القاضي البيضاوي ألف في أصول الدين كتابا مشهورا سماه طوابع الأنوار كما ألف في أصول الفقه كتابا سماه المنهاج. وقام ابن التلمساني (ت: ٦٤٤هـ) بشرح المعالم في أصول الدين للرازي. وكتب الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦) حاشية على شرح العضد، وصدر منه أقوالا كثيرا في البلاغة والكلام.

ولم يشذ عن المنهج الكلامية إلا من اشتهر

ثم جاء بعده أبو المعالي^(٣) فنهج نفس المنهج، فكتابه الإرشاد والشامل في أصول الدين يقارب في التبويب كتاب التمهيد للقاضي الباقلاني. كذلك كتابه البرهان يشابه منهج القاضي الباقلاني في التقريب.

أبو المعالي لا يشد كلام القاضي الباقلاني لأن قد علمنا أن أكثر مادته الكلامية مأخوذ من كلام القاضي، ويفسر بعض المسائل الكلامية والأصولية بكلام أبي إسحاق الأسفريني^(٤). وقد يخالف أبو معالي طريقة القاضي في بعض المسائل الأصولية كمسألة المعدوم^(٥)، والفعل في حال الحدوث هل هو مأمور به؟^(٦) وكأن أبو المعالي يدافع عن طريقة المعتزلة في بعض الأحيان، وهو في الجملة يميل إلى مذهب الشافعي وطريقة الفقهاء دون طريقة الأشعري.

ثم جاء أبو حامد الغزالي، متأثر بشيخه وهو أبو المعالي الجويني. لذلك رأينا في معظم آراء كتبه مؤخذ من الآراء شيخه أبو المعالي. ولكن في الكلام ذهب الغزالي مذهب الباقلاني حيث وجدنا في كتابه^٧ أنه أخذ قول بتصويب

2 . شهد به ابن خلدون في مقدمته حيث قال: « وكثر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري واقتفى طريقة من بعده تلميذه كابن مجاهد وغيره. وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني فتصدر للإمامة في طريقتهم وهذبا ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء. » أنظر: ابن خلدون، مقدمة، ٢١٢.

3 . هو أبو معالي الجويني.

4 . الجويني، البرهان، ١١١١.

5 . المرجع السابق، ٩١١-٩٢.

6 . المرجع السابق، ٩٣١.

7 . المستصفى في الأصول.

8 . الغزالي، المستصفى في الأصول (دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٩٩٣م) ص: ٣٥٢.

وقد كثر نقده لمسلك المتكلمين في عدة المواضع من كتابه^(١٢).

ليس من غرض الباحث حصر من تبع القاضي الباقلاني في منهجه خلط الأصول بالكلام، ولكن مقصود من ذكر أمثلة هنا لبيان أن أكثر كتب الأصول التي اطلعنا اليوم لا يخلو من يد المتكلمين في دور تصنيفه، وبعضهم

يحكون أن القاضي الباقلاني عمل الخلط مسائل أصول الفقه بأصول الدين. ثم إن المتكلمين يرون أن علم الكلام أساس في معرفة الأصول الفقه. وقد نقل عن أبو المعالي الجويني أن القاضي الباقلاني يشار إشارة أن التبحر في فن علم الكلام من شروط في استجماع أوصاف المجتهدين^(١٣).

وقد ذكر الغزالي أن من بعض الأسباب التي يؤدي إلى حمل المسائل الكلامية في دائرة أصول الفقه على بعض المصنفين في هذا الفن هو حبهم لصناعة الكلام وغلبة الكلام على طبائعهم^(١٤). لذلك قد ظهر لنا إن قصور هؤلاء فيما تكلموا فيه من مسائل الكلام كان لأجل أنهم

ولا ميل ولا أرضى بظاهر من الكلام ومتكلف من العبارة معول على السامعين ويسبى قلوب الاعتام الجاهلين لكن اقصد لباب اللب وصفو الفطنة وزيادة الفهم.. أنظر: السمعاني، فواع الأدلة (دار الكتب العلمية-بيروت، ط: الأولى ١٩٩٩م) ص: ١٨١.

12 سنجد رده على الآراء المتكلمين في عدة مسائل كمسألة: إذا ثبت أن الواجب بالأمر الفعل الواحد فهو على الفور أو على التراخي، ومسألة العموم إذا خص لم يصح مجازا فيما بقي بل هو على حقيقة فيه، ومسألة الزيادة على النص لا تكون نسخا بحال. أنظر: المرجع السابق، ص: ٧٥، ١٨٥، ٤٤٠.

13 الجويني، التلخيص في أصول الفقه (دار البشائر الإسلامية - بيروت، د.ت) ص: ٤٦٠/٣.

14 الغزالي، المستصفى (دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٩٩٣م) ص: ٦-٧.

بالحديث أو الفقه كابن الوليد الباجي، إنه لم يكن من المتكلمين وإن كان تبع أبا الحسن الأشعري في المعتقد. إن ابن الوليد الباجي صنف كتابا سماه إحكام الفصول في أحكام الأصول ولم يسلك ما سلك ما قبله كالقاضي الباقلاني في المنهج. كاد يخلو كتابه من الآراء الكلامية إلا شيء قليل^(٩).

ثم قام الفقيه أبو إسحاق الشيرازي بكتابة التبصرة في أصول الفقه واللمع، وشرح اللمع على أسلوب الفقهاء، وجرّد من المسائل الكلامية إلا ما كان بيانا لخلافهم^(١٠).

كذلك ابن السمعاني في كتابه قواطع، إن السمعاني معروف بالحدث والفقيه لذلك كان كتابته أبعد ما يكون عن منهج المتكلمين^(١١).

9 مثال في بيان مؤلف عن دلالة الأمر. إن الأمر يدل بمجرد على الإيجاب، ويصرف إلى الندب بقرينة تقتزن به، خلافا للقاضي الباقلاني، فإنه يتوقف ولا يحمل على أحد محتمليه إلا بقرينة تدل على المراد. أنظر: الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول (مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٩٨٩م) ص: ٧٩.

10 كمسألة النهي يدل على فساد المنهي عنه، ونسخ القرآن بالسنة، الفاسق بتأويل إذا كان أمينا في دينه حتى الكافر، ومسألة يعتبر قول العامة في الإجماع، وغيرها من المسائل. أنظر: الشيرازي، اللمع (دار الكتب العلمية، ط: الثانية ٢٠٠٣م) ص: ٢٥، ٥٩، ٧٨، ٩٢.

11 وكذا هذا على تقريره في مقدمة كتابه حيث قال: « وما زلت طول أيامي اطالع تصانيف الاصحاب في هذا الباب وتصانيف غيرهم فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام ورائق من العبارة لم يداخل حقيقة الأصول على ما يوافق معاني الفقه وقد رأيت بعضهم قد أوغل وحلل وداخل غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل وسلك طريق المتكلمين الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه بل لا قبيل لهم فيه ولا وفير ولا نقيير ولا قطمير ومن تشبع بما لم يعطه فقد لبس ثوبي زور وعادة السوء قطاع لطريق الحق وضم عن سبيل الرشد واصابة الصواب فاستخرت الله تعالى عند ذلك وعمدت إلى مجموع مختصر في أصول الفقه اسلك فيه طريقة الفقهاء من غير زيغ عنه ولا حيد

يقول ابن قدامة: «ما لا يتم الواجب إلا به ينقسم إلى: ما ليس إلا المكلف، كالقدرة واليد في الكتابة، وحضور الإمام والعدد في الجمعة، فلا يوصف بوجوب. وإلى ما يتعلق باختيار العبد، كالطهارة للصلاة، والسعي إلى الجمعة، وغسل جزء من الرأس مع الوجه، وإمساك جزء من الليل مع النهار في الصوم، فهو واجب»^(١٦). نجد أن ابن قدامة وافق الغزالي في المعنى وخالفه في الأمثلة.

يقول الغزالي في أدلة الأحكام: «القطب الثاني: في أدلة الأحكام وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل المقرر على النفي الأصلي»^(١٧).

ويقول ابن قدامة: «باب في أدلة الأحكام الأصول أربعة: الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل المبقى على النفي الأصلي»^(١٨).

نرى كلامهما يكاد أن يختلف ما عدا أن الغزالي بَوَّب عن أصول الأحكام بقطب من الأقطاب، أما ابن قدامة ترجم بباب، والدليل العقل عند الغزالي المقرر، وعند ابن قدامة المبقى.

الموفق ابن قدامة لم يأت بجديد يخالف مناهج أهل الأصول، ولم يبتكر في هذا الفن ما لم يسبق إليه العلماء الأصول، بل هو متبع لهم. طريقة المؤلف في الروضة أنه يبدأ في الباب أو الفصول في الغالب بالتعاريف اللغوية والاصطلاحية ولا يطيل في ذلك، ثم يبدأ بعرض رأيه في المسألة ثم يعاقبه آراء العلماء غيره مع حججهم ويرد عليهم

لم يتمكنوا الأحكام الفقهية ولأنهم نشأوا على مشهورات الكلامية.

وأن كثير من كتبوا في أصول الفقه تأثر بأصول الدين الذي يتعقد به. فكان حكمهم في الأشياء بحسب معتقداتهم وتصوراتهم. من هذا العرض عرفنا أن تأثير علم الكلام يكون أقوى من تأثير أصول الفقه على علم الكلام. ولعل هذا سبب الذي دفع السمعاني في كتابة قواطع الأدلة. ولذا عمد بعض فقهاء الشافعية إلى تجميد أصول الفقه عن الآراء المتكلمين. حتى فرق بين أصول الشافعي وأصول الأشعري.

منهج المؤلف في روضة الناظر

إن المؤلف سلك مسلك الغزالي خاصة في ترتيب أبوابها وفصولها من كتاب المستصفى في الجملة، مع استقلاله بالفكرة. خالفه الغزالي في بعض المسائل ويضيف إلى بعض المسائل أشياء أخرى ويذكر أقوالا وقائلها في كثير من الأحيان ولا سيما في مذهب الحنابلة، خلافا للغزالي الذي ما ذكر آراء الحنابلة إلا في النادر.

مثال ما وافق ابن قدامة الغزالي وخالفه في بعض في مبحث ما لا يتم الواجب إلا به، يقول الغزالي: «اختلفوا في أن ما لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب اختلفوا في أن ما لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب؟

والتحقيق في هذا أن هذا ينقسم إلى ما ليس إلى المكلف كالقدرة على الفعل وكاليد في الكتابة وكالرجل في المشي، فهذا لا يوصف بالوجوب بل عدمه يمنع الإيجاب إلا على مذهب من يجوز تكليف ما لا يطاق...»^(١٩).

16 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان، ط: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ١١٨١١.

17 الغزالي، المستصفى (دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣هـ) ص: ٨٠.

18 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان، ط: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ١٩٤١١.

15 الغزالي، المستصفى (دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣هـ) ص: ٥٧.

ثم يأتي في آخر كلام ما اختره بالإشارة مزيد من الأدلة القرآنية أو السنة أو القياس أو الأدلة العقلية.

وهذا في الواقع منهج علمي سليم، يقوم على الحجة والبرهان. كذلك من المزايا التي تميز بها الإمام ابن قدامة: أنه ليس مجرد ناقل، وإنما له فكره المستقل.

ومما عرفنا أن هذا الكتاب يعتبر اختصاراً من المستصفى للغزالي غالباً ما تكون عبارة الكتاب غامضة تحتاج إلى شرح وتوضيح، وفي كثير من الأحيان أنه يستعمل عبارة «قال قوم، أو ذهب قوم» ولم يذكر ويبين من قائل القول.

أحياناً يتساهل في نسبة الآراء إلى المذاهب المختلفة، فيقول: «يرى الحنفية كذا»، بينما هو رأي البعض منهم، أو لا يمثل المذهب. ومن أمثلة ذلك: ما نقله عن الحنفية في مسألة: تكليف الكفار بفروع الإسلام^(١٩). وهذا القول مخالف لما في كتب الحنفية أنفسهم^(٢٠).

عدم تحريره لحل النزاع فكثيراً ما يطلق القول في المسألة، ويحكم عليها حكماً عاماً، مع أنه قد يكون هناك محال اتفاق ومحال خلاف وهذا قد يوقع القارئ في خطأ، وبالأخص المبتدئ.

ومع ذلك كله، فإن قيمة الكتاب العلمية لا ينكرها، فالذي سلكه ابن قدامة لا يعتبر غريباً ولا شاذاً بمقتضى العصر الذي عاش فيه، فهذه كانت طريقتهم التي ألفوها.

التعبد بالقياس والاجتهاد في زمان النبي.

قال ابن قدامة:

«ويجوز التعبد بالقياس والاجتهاد في زمن النبي ﷺ للغائب. فأما الحاضر: فيجوز له ذلك بإذن النبي ﷺ. وأكثر الشافعية يجوزون ذلك بغير اشتراط. وأنكر قوم التعبد بالقياس في زمن النبي ﷺ؛ لأنه يمكن الحكم بالوحي الصريح، فكيف يردهم إلى الظن؟ وقال آخرون: يجوز للغائب، ولا يجوز للحاضر»^(٢١).

نسبة القول في قوله: «وأنكر قوم التعبد بالقياس في زمان النبي ﷺ» يعود إلى المعتزلة. ذهب إليه أبو علي وأبو هاشم الجبائيان، كما أورده أبو الحسين البصري في المعتمد^(٢٢)، حيث قال: «إنه لم يكن متعبداً بالاجتهاد في شيء من الشرعيات». وقوله: «وقال آخرون: يجوز للغائب، ولا يجوز للحاضر» يعود إلى أبو حامد الغزالي، كما أيدته الغزالي في المنحول^(٢٣).

ومن ضمن هذه المسألة هل كان النبي ﷺ متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه؟ وذهب المعتزلة بالمنع كمنعهم التعبد بالقياس والاجتهاد في زمان النبي ﷺ، دل على هذا قول الموفق ابن قدامة: «ويجوز أن يكون النبي ﷺ متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه. وأنكر ذلك قوم؛ لأنه قادر على استكشاف الحكم بالوحي الصريح»^(٢٤).

21 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان، ط: الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ٣٣٩\٢.

22 أبو الحسين البصري، المعتمد (دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣) ص: ٢٤٠\٢.

23 الغزالي، المنحول (دار الفكر المعاصر - بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ) ص: ٥٦٦.

24 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان،

19 المرجع السابق، ص: ١٦٠\١.

20 علاء الدين البخاري الحنفي، كشف الأسرار (دار الكتاب الإسلامي، دون طبعة) ص: ٧٧\١.

أبو الهذيل، أبو علي وأبو هاشم الجبائي^(٢٧). وكذلك ذهب إليه بشر المريسي^(٢٨) كما نقله أبو الحسين البصري في المعتمد حيث قال: «إن الحق من المجتهدين واحد ومن عداه مخطئ في اجتهاده وفيما أداه إليه اجتهاده»^(٢٩).

وفي ذلك قال بشر المريسي: «الحق في الأحكام الفروع واحد منها، وأن عليه دليلاً يلزم كل أحد المصير إليه والنظر فيه، والوصول إلى القول الذي هو الحق به، وأن من قصر في ذلك فلم يصل إليه ولم يقل به، فإنه مخطئ، ويختلف خطؤه فربما كان كبيراً وربما كان صغيراً»^(٣٠).

ومن قائل على هذا المذهب أبو حامد الغزالي، حيث قال في المستصفى:

«والمختار عندنا وهو الذي نقطع به ونخطئ المخالف فيه أن كل مجتهد في الظنيات مصيب وأنها ليس فيها حكم معين لله تعالى، وسنكشف الغطاء عن ذلك بفرض الكلام في طرفين»^(٣١).
ظهر لنا أن عند المتكلمون كل مجتهد مصيب، إذ ليس على الحق دليل مطلوب، حينئذ يحكم الله في المسألة بالنسبة لكل مجتهد هو ما أداه اجتهاده إليه.

27 أبي الحسين البصري، شرح العمدة (الطبعة الأولى ١٣١٠هـ) ص: ٢٣٨\٢.

28 شر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي، فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة. وهو رأس الطائفة (المريسية) القائلة بالإرجاء، وإليه نسبتها. أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، توفي سنة ٢١٨ هـ. الزركلي، الأعلام (دار العلم للملايين، ط: الخامس عشر ٢٠٠٢م) ص: ٥٥\٢.

29 أبو الحسين البصري، المعتمد (دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣) ص: ٣٧١\٢.

30 أبو الحسين البصري، شرح العمدة (الطبعة الأولى ١٣١٠هـ) ورقة ١٦٩.

31 الغزالي، المستصفى (دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣هـ) ص: ٣٥٢.

وقوم الذي ينكره هم بعض المعتزلة^(٣٥) لذلك جعلته في نفس المبحث.

ظهر لنا أن رأي علي وأبي هاشم في هذه القضية مبني على الأصل المقرر عند المعتزلة، وهو وجوب على الله رعاية الصلاح والأصلح على الناس. ذلك أن النبي ﷺ إذا اجتهد في المسائل الشرعية التي لا نص عليها وكلفنا اتباعه والأخذ باجتهاد الصادر عن محض رأيه، ولا ضمن لنا أن اجتهاده يحقق مصالحنا، وقد يكون هذا الاجتهاد يؤدي إلى مفسدة لأن مبني على رأي شخصي. وذلك مناقض للمصلحة، فلا يصح من الحكيم جوازه.

التصويب والتخطئة

قال ابن قدامة:

«الحق في قول واحد من المجتهدين، ومن عداه مخطئ، سواء كان في فروع الدين، أو أصوله. لكنه إن كان في فروع الدين، مما ليس فيه دليل قاطع - من نص أو إجماع - فهو معذور غير آثم، وله أجر على اجتهاده. وبه قال بعض الحنفية والشافعية. وقال بعض المتكلمين: كل مجتهد مصيب، وليس على الحق دليل مطلوب»^(٣٦).

نسبة القول في قوله: «وقال بعض المتكلمين» يعود إلى أكثر المعتزلة وعلى رأسهم

ط: الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ٣٤١\٢.

25 هم أبو علي وأبو هاشم. أنظر: أبو الحسين البصري، المعتمد (دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣) ص: ٢٤٠\٢.

26 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان، ط: الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ٣٤٨\٢.

فروع الشريعة»^(٣٤)، وعلى رأسهم جعفر بن حرب^(٣٥)، وجعفر بن مبشر^(٣٦).

مع أن أبو الحسين البصري خالفهم في الرأي، حيث قال في أخذ المقلد بأخف قولين من مجتهدين، إذا استوى بين مجتهدين في العلم والدين كان للعامي محيراً بأي أقاويلهم شاء^(٣٧).

أدخل الموفق ابن قدامة المعتزلة في دائرة القدرية. والمراد به أن المعتزلة خالفوا أهل السنة والجماعة في شأن القدر، حيث أنهم نصبوا القدر على أنفسهم وأن المخلوق الذي خلق أفعاله. وانتشر هذا الرأي حتى لقب المعتزلة بالقدرية مع أنهم نفوا على هذا اللقب.

نقل الأصوليون هذه المسألة من مباحث علم الكلام. رجع هذه المسألة إلى أول الواجب على المكلف، وهو عند المعتزلة النظر والاستدلال. المراد بالنظر في هذا الموضوع التفكير في حقائق الأشياء لاستخراج الحكم بالاعتبار ليصل بذلك إلى العلم بالمعلومات^(٣٨). أما عند جمهور أن أول واجب على المكلف هو معرفة الله تعالى على ما

ظهر أن رأي المعتزلة في هذه القضية مأخوذة من أصل من أصولهم الخمسة وهي الوعد والوعيد. حيث أن الله يجب أن ينفذ وعده، والمكلف ينال ما وعد به ربه من ثواب وعذاب وهو إثم.

وعند الجمهور أن الحق وإن كان ممكن حصوله إلا أنه ظني. فإن كل واحد من المجتهدين يأخذ من المعاني على قدر فهمه لها. وكلما خفي المدرك حُطّ عنه الإثم والمؤاخذه، على أنه غير آثم.

يترجح لدي الباحث الفقير أن الإثم مرفوع عن المجتهد المخطئ إذا اجتهد في أحكام الفروع التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع. وأنه مأجور في ذلك لبذل جهده واستفراغ وسع للوصول إلى الحق.

ذلك لثبوت النصوص الكتاب والسنة. أنه تعالى أخبر أن نفساً لا يكلف إلا في إطار وسعه. قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣٩).

تقليد العامي للمجتهد في فروع الشريعة

قال ابن قدامة:

«وذهب بعض القدرية إلى أن العامة يلزمهم النظر في الدليل في الفروع أيضاً»^(٣٣).

ذكر الموفق المعتزلة باسم القدرية، ويعود القول إلى بعض المعتزلة البغداديين كما قال أبو الحسين البصري في المعتمد: «منع قوم من شيوخنا البغداديين من تقليد العامي للعالم في

34 أبو الحسين البصري، المعتمد (دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣) ص: ٣٦٠\٢؛ أبو الحسين البصري، شرح العمدة (الطبعة الأولى ١٣١٠هـ) ص: ٣٠٣\٢.

35 هو جعفر بن حرب الهمداني: من أئمة المعتزلة. من أهل بغداد. أخذ الكلام عن أبي الهذيل العلاف بالبصرة، توفي سنة ٢٣٦ هـ. الزركلي، الأعلام (دار العلم للملايين، ط: الخامس عشر ٢٠٠٢م) ص: ١٢٣\٢.

36 هو جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفي: متكلم، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، مولده ووفاته ببغداد سنة ٢٣٤ هـ. أنظر: المرجع السابق، ص: ١٢٦\٢.

37 أبو الحسين البصري، المعتمد (دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣) ص: ٣٦٤\٢.

38 محمد العروسي عبد القادر، المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين (مكتبة الرشد المملكة العربية السعودية ٢٠٠٩م) ص: ٦٣.

32 البقرة: ٢٨٦.

33 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان، ط: الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ٣٨٣\٢.

مبني على رعاية المصلحة. أنه ليس من مصلحة المقلد أن يأخذ بالقول الأخف، لأن الخفة من أحد أوصاف الباطل، والثقل من أوصاف الحق كما أرشده الحديث، فإذا اختر المقلد فهو أقرب إلى الباطل من أقربه إلى الحق فهذا طبعاً من مفسدة التي لا بد أن يحتز منه المقلد بشكل خاص والناس بشكل عام.

لذلك يجب على المقلد الالتزام بالأشد لأن فيه سلامة في النفس والدين والدنيا، فبارتكابه الأشد لا يحصل المقلد إلا خير. فإن كان الأخف هو الحق فلا وجه للباطل فيه، يكون قد استحق الأجر الكبير على فعله بالأشد، لأن الأجر على قدر عظيم المشقة.

ظهر أن قول الراجح في هذه المسألة هو قول الجمهور، أن المقلد مخير بأخذ ما شاء ممن أقوال المجتهدين في الأمور المعتبرة، ذلك لأن إلزام بالقول الأشد أضعف دليلاً من عكسه. كان النبي ﷺ قالت عنه الصديقة عائشة رضي الله عنها: «ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه...»^(٤١).

خلاصة القول

وجد الباحث أن المعتزلة ولو كان خالفت الجمهور في كثير من الأحيان إلا أن بعضهم يمشون مع الجمهور في عدة المسائل. فليس كلهم دائماً مخالفة الجمهور. ومن ضمن الجمهور وهو الموفق ابن قدامة.

وظهر أيضاً أن في داخل المعتزلة نفسها

وردت الأخبار. فإن عند المعتزلة لا يكون الناس مسلماً إلا من استدل. هؤلاء بنوا هذا الوجوب على أنه لا يمكن حصول المعرفة الواجبة إلا بالنظر. ولما كان الوجوب لا يكون إلا في الأمور التي فيها مشة، والناظر يحتمل مشقات ليصل إلى المعرفة، فالعلم الضروري لا يثاب العبد عليها لخلوها عن مشقات.

أخذ أخف القول من المجتهدين المتساويين

قال ابن قدامة:

«إن استوى عنده المفتيان: جاز له الأخذ بقول من شاء منهما... وقد رجح قوم القول الأشد»^(٣٩).

وقوله «رجح قوم القول الأشد»، قوم يعود إلى القاضي عبد الجبار المعتزلي. أن القاضي عبد الجبار يرى أنه لا يجوز أن يختار العامي وهو المقلد أخف القول من فتوى الذي أصدره المجتهدين المتساويين. أي إذا استوى المجتهدان في الأمور المعتبرة، فأصدر أحدهما بقول أشد من آخر، فلا يجوز للعامي أن يتخير من هذين القولين ما شاء. لذلك نقل أبو الحسين البصري في المعتمد قول القاضي عبد الجبار: «إذا تساوى لم يكن له الأخذ بالأخف من الأقاويل طلباً منه للتخفيف»^(٤٠).

رأي القاضي عبد الجبار في هذه المسألة

39 ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (مؤسسة الريان، ط: الثانية ١٤٢٣هـ) ص: ٣٨٧\٢.

40 أبو الحسين البصري، المعتمد (دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣) ص: ٣٦٤\٢.

41 أخرجه البخاري برقم: ٣٥٦٠. أنظر: البخاري، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ) ص: ١٨٩\٤.

وقعت خلافات بينهم. وأسباب الخلاف هي معارضة بين نصوص الشريعة مع أسس الثابتة عندهم وهي أصولهم الخمسة. كما ظهر في المسألة أخذ أخف القول من المجتهدين المتساويين وهي تتعلق بوجوب على الله رعاية الأصلح على الناس، وفي المسألة التصويب والتخطة تتعلق بأصل الوعد والوعيد بحيث أن الله يجب أن ينفذ وعده ووعيده لمن أخطأ.

وأما في المسألة تقليد العامي في الفروع الشريعة تتعلق بأول واجب عند المكلف وهو النظر، لعل أنهم أدخلوا هذه الحجة من دائرة علم الكلام إلى إطار مباحث الأصولية. لأن يقصد من النظر هنا النظر إلى وجود الخالق تعالى بكل أدلة انتشرت في العالم، والعامي مع المجتهد سواء في هذا الحد، لا فرق بينهما في واجب النظر.

لذلك نري في المسألة تقليد العامي للمجتهد في الفروع الشريعة أكثره شبها وموافقا بين الجمهور والمعتزلة إلا جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر. وفي المسألة التصويب والتخطة ظهر أن تكاد كل المعتزلة خالفت الجمهور، وذهب الغزالي أيضا في مخالفته الجمهور.

وظهر لنا أن رائسي المعتزلة في مباحث الأصولية وهما القاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري يمشيان في نفس مذهب إلا في المسألة أخذ أخف القول من المجتهدين المتساويين أن أبو الحسين البصري خالف القاضي عبد الجبار فيها. وأما باقية العلماء المعتزلة قد تتفاوت اختلافهم في مباحث الأصولية. وبيان ذلك في القائمة التالية:

صاحب الرأي	التعبء بالقياس والاجتهاد في زمان النبي	التصويب والتخطة	تقليد العامي للمجتهد في الفروع	أخذ أخف القول من المجتهدين
القاضي عبد الجبار	جواز	كل مجتهد مصيب	جواز	وجوب بأخذ القول الأشد
أبو الحسين البصري	جواز	كل مجتهد مصيب	جواز	العامي مختار بما شاء
أبو علي الجبائي	أنكر		جواز	
أبو هاشم الجبائي	أنكر		جواز	
أبو الهذيل		كل مجتهد مصيب		

صاحب الرأي	التعبد بالقياس والاجتهاد في زمان النبي	التقليد العامي للمجتهد في الفروع	أخذ أخف القول من المجتهدين
بشر المريسي	كل مجتهد مصيب		
جعفر بن حرب		العامي يلزم النظر	
جعفر بن مبشر		العامي يلزم النظر	
الجمهور	جواز	الحق في أحدهما	العامي مختار بما شاء

صورة ٤. آراء المعتزلة في الاجتهاد والتقليد مع مقارنة الجمهور

بين المعتزلة والعقلانيون

المفكر اللبرالي الذين يزعمون أنهم استعملوا العقل بأي حدود يحيطونه يفرق بين معنى الإسلام ومعنى إسلام. يحمل معنى الإسلام من الناحية اصطلاحية إلى الناحية لغوية ثم يطبقه في سائر الأديان. بمعنى أن لكل أديان لها هدف واحد وهو الاستسلام لرب. لذلك سيقق الحدود بين دين الإسلام مع سائر الأديان. إن الدين عند الله الإسلام ليس المراد بدين هو الإسلام فقط، بل كل معتقدات خارج الإسلام الذي تضمن فيها معنى الاستسلام لغويا^{٤٢}. بهذا دخل العلمانيون واللبراليون في نشر فهمهم الإسلام بثوبه الجديد.

وبعض الناس يستعمل النظرية الشاطبي في مقاصد الشريعة حجة لردودهم على نصوص القرآن القطعية متعلقة بالحدود والحجاب وغير ذلك من الأحكام. منهم من رفض حكم الحجاب للمرأة بدليل مقاصد الشريعة أو ما يسمى عندهم القيم الجامعة. الواجب عندهم هو اللباس بحد تناسب المجتمع (public decency). وتناسب المجتمع له مرونة، يتطور بتطور حضارة. وبهذا أنهم يجيزون فتح العورة بعدم استعمال الحجاب إذا كان عرف المجتمع يبيح على هذا، لأن ما جرى في المجتمع هي القيم الجامعة (universal values).

هذا الرأي طبعاً يخالف الشاطبي في زعم استعمالهم بمقاصد الشريعة. قال الشاطبي في الموافقات:

فإنها من جملة الأمور الداخلة تحت أحكام الشرع، فلا تبدل لها وإن اختلفت آراء المكلفين فيها، فلا يصح أن ينقلب الحسن قبيحاً ولا

42 شمس الهدايات في: *Pemikiran Muhammadiyah Respons Terhadap Liberalisasi Islam* (جامعة المحمدية سوراكارتا، ط: الأولى ٢٠٠٥) ص: ١٧.

النصوص القطعية فهو في اختبار الإيمان من الله تعالى. فلا بد أن يستعين به وحده ويخلص النية في تسليم النفس على شريعته.

الخاتمة

بعد عرض البحث لموضوع آراء المعتزلة الأصولية من خلال كتاب روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه دراسة تحليلية نقدية، أمل أن أكون قد وقفت في تقديم حلول عن مشكلات البحث التي قد أوردتها الباحث الفقير في مقدمة وتحقيق الأهداف الموجودة.

لقد وصل الباحث الفقير إلى جملة النتائج التي تشتمل فيما يلي:

أولاً: التوضيح تميز بين موضوع علم أصول الفقه وموضوع علم الكلام. وظهر بعد مرور الزمان وتنوع الحوادث والمشاكل الأمة فإنه قد التبس مباحث أصول الفقه مع علم الكلام. فهذا منطلقاً من جهد بعض العلماء لمواجهة آراء المعتزلة الأصولية التي تتأثر كثيراً من آرائهم في علم الكلام.

ثانياً: فإن كتاب روضة الناظر وجنة المناظر للموفق ابن قدامة من كتاب أصول الفقه الذي كثر فيه كلام المعتزلة الأصولية. ذلك لأن ابن قدامة أخذ كثير من آراء الغزالي من كتابه المستصفى، ومن خلال المستصفى أدخل الغزالي المباحث المنطقية والكلامية، من ضمن ذلك آراء المعتزلة الأصولية سواء كان وافق الغزالي على هذه الآراء أو خالفها. ووجد الباحث أن ابن قدامة وافق الغزالي تارة وخالفه تارة، أو وافقه في المعنى وخالفه في الأمثلة. ومهما كان كثرة الآراء الأصولية أخذت ابن قدامة من الغزالي فإنه لا يذكر اسم الغزالي في روضة الناظر.

القبیح حسناً، حتى يقال مثلاً: إن قبول شهادة العبد لا تأباه محاسن العادات الآن، فلنجزه، أو إن كشف العورة الآن ليس بعيب ولا قبیح، فلنجزه، أو غير ذلك؛ إذ لو صح مثل هذا لكان نسخاً للأحكام المستقرة المستمرة، والنسخ بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم باطل، فرفع العوائد الشرعية باطل^{٤٣}.

وسبب وقوع المشكلة مثل هذا - في أكثر من أحوال - أن العقلانيين يحاول أن يفرق بين مقصد من الأحكام التي تكون وسيلة إلى مقصد. مع أن في الحقيقة كلاهما واحد لا فرق ولا مسافة. فكل ما أمر الشارع بحمل الخري من مصلحة، وكل ما نهى الشارع عنه يحمل فساد.

إن العقلانيون قالوا كلما وجد مصلحة فوجد فيه الشريعة، فهذا غير الصحيح. الصحيح كلما وجد الشريعة وجد مصلحة. لأن شؤون التي حسبتها الإنسان أنها مصلحة قد تكون ليست بمصلحة، وإن كانت مصلحة قد تكون أيضاً أنها مصلحة ملغى باعتبار الشرع، مثل الخمر. فحينما جاءت الشريعة فكما مصلحة حضرت في مجيء الشريعة. لأن الله ما شرع شيء إلا فيه مصلحة للإنسان. فهذا في نفس الوقت موافقاً مع أسس المعتزلة التي يدعونهم العقلانيون أنهم يقلدون المعتزلة في نهض التفكير المقدم.

فمصلحة جاءت بعد الشريعة التي شرع الشارع وهو رب العالمين ولو صحا الإنسان من إخفائها في وقت طويل^{٤٤}). فإذا توجه الإنسان بمصلحة مؤقت وكأن هذه المصلحة خالفت

43 الشاطبي، الموافقات (دار ابن عفان، ط: الأولى ١٤١٧هـ) ص: ٤٨٩/٢.

44 على سبيل مثال معرفة الناس بعدم صلاحية مذهب شيوعية ظهرت بعد تطبيقها أكثر من ٧٠ سنة.

ثالث: دارت خلافات بين أئمة المعتزلة في مباحث الأصولية. أنفسهم في آرائهم الأصولية. وأسباب الخلاف رابعاً: آراء المعتزلة الأصولية في باب هي معارضة بين نصوص الشريعة مع أسس الثابتة عندهم وهي أصولهم الخمسة. على سبيل المثال رئيسين المعتزلة القاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري يمشيان في نفس مذهب إلا في المسألة أخذ أخف القول من المجتهدين المتساويين أن أبو الحسين البصري خالف القاضي عبد الجبار فيها. شيء (Antrhopocentric). وأما باقية العلماء المعتزلة قد تتفاوت اختلافهم

المراجع

- الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول (مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٩٨٩م) ص: ٧٩.
- البخاري. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. دار طوق النجاة.
- البخاري، علاء الدين. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. دار الكتاب الإسلامي.
- البصري، أبو الحسين. ١٣١٠هـ. شرح العمدة. دون طبعة.
- البصري، أبو الحسين. ١٤٠٣هـ. المعتمد. دار الكتب العلمية: بيروت.
- الجويني، أبو المعالي. ١٤١٨هـ. البرهان. دار الكتب العلمية بيروت: لبنان.
- الجويني، أبو المعالي. التلخيص في أصول الفقه. دار البشائر الإسلامية: بيروت.
- خلدون، ابن. ٢٠٠٤م. مقدمة. مكتبة الداية: دمشق.
- الزركلي، ٢٠٠٢م. الأعلام. دار العلم للملايين.
- السمعاني، أبو المظفر. ١٩٩٩م. قواطع الأدلة في الأصول. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشاطبي، ١٤١٧هـ. الموافقات. دار ابن عفان.
- الشيرازي، ٢٠٠٣م. اللمع. دار الكتب العلمية.
- العروسي، محمد. ٢٠٠٩م. المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين. مكتبة الرشد: المملكة العربية السعودية.
- الغزالي. ١٤١٩هـ. المنحول. دار الفكر المعاصر: بيروت.
- الغزالي، أبو حامد. ١٤١٣هـ. المستصفى. دار الكتب العلمية.
- قدامة، ابن. ١٤٢٣هـ. روضة الناظر وجنة المناظر. مؤسسة الريان.

... مواقف ابن قدامة (Muhammad Subhi Afriyanto, Muhammad Muinudinillah Basri)

Hidayat, Syamsul. 2005. *Pemikiran Muhammadiyah; Respons Terhadap Liberalisasi Islam*.
Universitas Muhammadiyah: Surakarta.